● أخبار قصيرة

الحصار البحري على إيران لن يُجدي العدو نفعاً

أكد وزير النفط أن الحصار البحري الأمريكي المفروض على إيران يُخالف القوانين الدولية، قائلاً: بالتدابير والحلول المخطط لها، لن يُحقق العدو أي نتائج في هذا الشأن أيضاً. وأضاف محسن باك نجاد: لا يوجد أي قلق بشأن استدامة إمدادات وتوزيع الوقود. وليعلم الشعب الإيراني الكريم أن خادميه (المسؤولين) في الحكومة، خاصة في وزارة النفط، يقفون صامدين ويؤدون واجباتهم ليلاً ونهاراً. وتابع: الترشيد قاعدة اجتماعية عامة، وهي أيضاً مُوصى بها في تعاليمنا الدينية. جميع دول العالم تُشدد على هذه المسألة. وقال وزير النفط: خلال الحرب، شهدنا أن العديد من الدول اضطرت إلى ترشيد الإنفاق في هذا القطاع بسبب نقص الوقود. وأكد قائلاً: لقد مررنا جميعاً بأيام صعبة معاً؛ لكن بفضل الله ودعم زملائي في صناعة النفط، حاولنا عدم حدوث أي مشاكل في تقديم الخدمات، ونأمل أن يكون الناس راضين عنا.

تعزيز التجارة الحدودية بين إيران وأفغانستان

تطرّق مساعد محافظة سيستان وبلوجستان للشؤون الاقتصادية والتنمية المناطقية إلى زيارة وفد من المحافظة إلى ولاية نيمروز الأفغانية، وقال: إن الزيارة تمخضت عن إبرام مذكرة تفاهم من ٢٣ بنداً وتعزيز التجارة الحدودية بين البلدين.

وأبلغ مجيب حسني، مراسل "إرنا"، أن أهم مكاسب الزيارة تتمثل في تطوير التجارة الصغيرة والإسواق الحدودية. وفي معرض إشارته إلى التبادل الحدودي، قال حسني: إن قسماً من التجارة يتم عبر المعابر الرسمية الفعالة. موضحاً أن واردات الماشية تشكل واحد من أهم السلع التبادلية. وأوضح إن إحدى نتائج هذا الاتفاق هي شق طريق ترابي مؤقت يربط بين سوقين حدوديين، وأسهم في زيادة التبادل عبر الحدود.

إستئناف الرحلات الجوية بين إيران وباكستان

أفادت مصادر باكستانية باستئناف الرحلات الجوية للركاب بين عاصمتي الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية باكستان بعد تعليق دام ٦٠ يوماً بسبب الحرب المفروضة من قبل أمريكا والكيان الصهيوني.

وأعلنت القنوات الباكستانية أن طائرة ركاب تابعة لشركة "ماهان إير" الإيرانية وصلت الخميس من طهران إلى إسلام آباد، ما أتاح للمسافرين من البلدين استئناف السفر بين العاصمتين بعد توقف استمر شهرين. وذكرت قناة "جيو نيوز" أن شركة "ماهان إير" استأنفت رحلاتها بين طهران وإسلام آباد في كلا الاتجاهين. وقالت مصادر باكستانية إن الرحلات الجوية للركاب بين طهران وإسلام آباد تتم وفق الجدول الزمني المعتمد قبل الحرب، ومن المقرر أن تُجرى الرحلة المقبلة لشركة «ماهان إير» يوم الخميس ٧ مايو.

إعادة هندسة التجارة الإيرانية؛ من الموانئ إلى الحدود

المناطق الحرّة.. البديل الاستراتيجي لكسر الحصار البحري

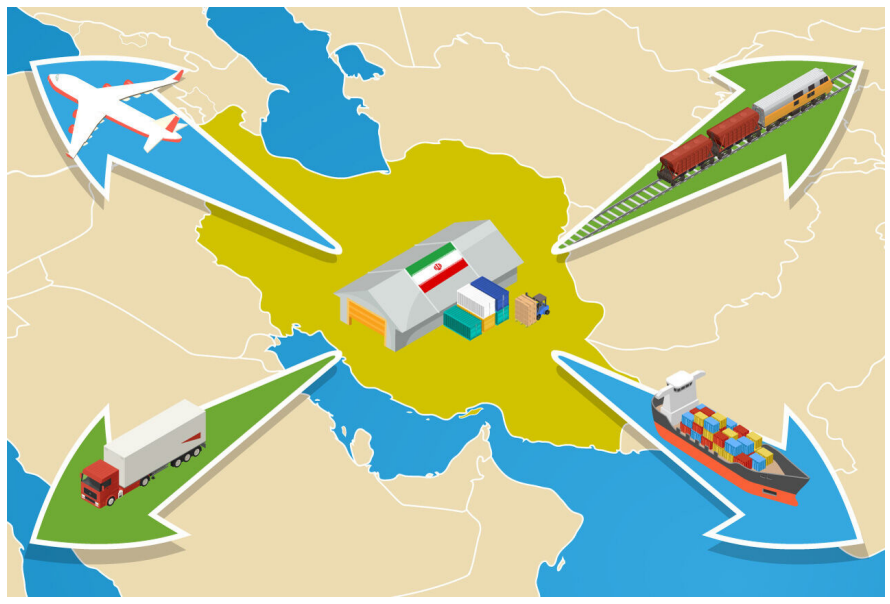

يمكن للمناطق الحرة، ولا سيما الواقعة في شمال وشمال غرب وشرق البلاد، أن تؤدي دور المسارات البديلة

تقليل المركزية في الأنشطة الاقتصادية وتوسيع القدرات الاستيرادية يسهمان في تعزيز الصمود وتقليل هشاشة الاقتصاد الوطني

الاستراتيجية الجديدة لإيران تقوم على أساس تعزيز المسارات البرية والسككية والمناطق الحرة غير البحرية لمواجهة الحصار البحري

الوفاق/ بناءً على توجيه خاص من وزير الاقتصاد والشؤون المالية، اكتسبت المناطق الحرة في مختلف أنحاء إيران دورًا جديدًا في استيراد السلع الأساسية؛ وهو دور يمكن أن يفتح مسارًا جديدًا لاستدامة التجارة وتجاوز الحصار البحري الذي يفرضه العدو.

لم تعد المناطق الحرة في الهيكل الاقتصادي الإيراني مجرد «بوابات للتجارة»؛ بل تحولت تدريجيًا إلى أعمدة رئيسية في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الأزمات.

إن تمتع هذه المناطق بمواقع استراتيجية على الحدود البرية والبحرية، إلى جانب القوانين الميسّرة والبنية التحتية المرنة، جعلها قادرة على أداء دور مسار بديل وسريع لتأمين السلع الضرورية، خاصة في الظروف التي تتعرض فيها الموانئ الرئيسية لضغوط نتيجة العقوبات أو الحرب أو الحصار.

المناطق الحرة؛ ركيزة الصمود الاقتصادي في مواجهة الأزمات

في فترات الأزمات الاقتصادية أو حتى في الظروف الحربية، يكون أول قطاع يتعرض للاختلال هو المسارات البحرية والموانئ الرئيسية. فارتفاع تكاليف النقل، وانعدام الأمن في الممرات المائية، وتشديد الرقابة الدولية، كلها عوامل تؤدي إلى إبطاء دورة الاستيراد وتعطيل الإنتاج.

وفي مثل هذه الظروف، يمكن للمناطق الحرة الإيرانية، ولا سيما الواقعة في شمال وشمال غرب وشرق البلاد، أن تؤدي دور المسارات البديلة.

ووفقًا لتقرير وزارة الاقتصاد، فإن هذه المناطق — بفضل بنيتها الإدارية المرنة وتسهيلاتها التنظيمية — قادرة على تخليص البضائع بسرعة أكبر، وتقديم خدمات جمركية على مدار الساعة، والاستفادة من قدراتها اللوجستية لنقل السلع الأساسية. كما أن المستودعات، وسلاسل التبريد، والمحطات متعددة الأغراض في هذه المناطق، تحولت اليوم إلى مخازن استراتيجية تؤمّن من خلالها الاحتياجات الغذائية والدوائية والصناعية للبلاد في أوقات الأزمات.

وفي هذا السياق، يؤكد خبير السياسات الاقتصادية، علي قاسم آبادي، أنه مع تصاعد الهجمات على جنوب إيران وظهور اضطرابات في المسار البحري للخليج الفارسي، سارعت الحكومة الإيرانية إلى إعادة تصميم شبكة تأمين السلع الأساسية، قائلاً: لم يعد الاعتماد التقليدي على الموانئ الجنوبية كافيًا لاقتصاد يتجه نحو الصمود؛ لذلك وضعت وزارة الاقتصاد، بالتعاون مع الجهات الجمركية وقطاع الترانزيت، تفعيل الحدود البرية والمناطق الحرة كحل استراتيجي على جدول الأعمال.

ويضيف قاسم آبادي أن هذا التحول لا يقتصر على تغيير المسارات، بل يمثل إعادة ترتيب للجغرافيا التجارية للبلاد، بما يعني نقل مركز ثقل جزء من التجارة الخارجية من الجنوب البحري إلى شبكة متعددة المسارات تمتد في مختلف أنحاء إيران.

دور المناطق الحرة في الحفاظ على تدفق الاستثمار

لا تقتصر أهمية المناطق الحرة على كونها نقاط دخول وخروج للبضائع؛ بل تُعد أيضًا مراكز ديناميكية للاستثمار المحلي والأجنبي. ففي فترات الأزمات أو العقوبات، تتضاعف حاجة البلاد إلى مصادر تمويل جديدة ورؤوس أموال آمنة.

ويرى الخبراء أن استمرار جذب الاستثمارات في هذه المناطق يعني الحفاظ على فرص العمل، واستمرارية الإنتاج، وديناميكية الدورة الاقتصادية. كما أن الفاعلين الاقتصاديين العاملين في هذه المناطق يساهمون بنسبة ملحوظة في الإنتاج المحلي، ما يجعل دعمهم خلال الأزمات أمرًا حيويًا.

ويشير قاسم آبادي إلى هذا التحول قائلاً: في الظروف الراهنة، ارتقت المناطق الحرة والجمارك الحدودية من دور تكميلي إلى دور حاسم، فهي تقف في الخط الأمامي لتأمين السلع والحفاظ على تدفق الإنتاج. وهذا التحول يوضح أن الاستراتيجية الفعالة لا تقوم على انتظار عودة الأوضاع إلى طبيعتها، بل على خلق بنية جديدة من القدرات الوطنية.

الدفاع الاقتصادي والأمن الوطني

في الأدبيات الاقتصادية، يُقصد بـ«الدفاع الاقتصادي» إنشاء آليات تضمن استمرار نشاط الدولة في ظل الحرب أو العقوبات أو الأزمات. وتُعد المناطق الحرة الإيرانية، نظرًا لتوزعها الجغرافي ومواقعها الحدودية، أحد الأذرع الأساسية لهذا الدفاع.

إن تقليل المركزية في الأنشطة الاقتصادية، وتوسيع القدرات الاستيرادية في مختلف أنحاء البلاد، يسهمان في تعزيز الصمود وتقليل هشاشة الاقتصاد الوطني.

وخاصة في أوقات التهديدات الخارجية أو الضغوط البحرية، يمكن للمناطق الحرة أن تؤدي دور «المنطقة الاقتصادية البديلة»؛ فعندما تتعرض الموانئ الجنوبية للضغط، تستطيع هذه المناطق -اعتمادًا على بنيتها التحتية البرية والسككية والبحرية- ضمان استمرار تدفق السلع والمواد الأولية ومنع حدوث نقص في الأسواق. وقد أثبت هذا الدور فاعليته في العديد من الدول، من شرق آسيا إلى أمريكا اللاتينية، حيث أظهر كفاءة واضحة في إدارة الأزمات.

ويؤكد قاسم آبادي في ختام تحليله على أهمية تنويع المسارات التجارية، قائلاً: كلما كانت طرق تأمين السلع أكثر تنوعًا وتعددًا، ارتفعت كلفة فرض الضغوط الخارجية. والاستراتيجية الجديدة لإيران تقوم على هذا الأساس، أي تعزيز المسارات البرية والسككية والمناطق الحرة غير البحرية لمواجهة الحصار البحري.

اليوم، تقف المناطق الحرة في الخط الأمامي لمواجهة الحصار الاقتصادي، ولم يعد دورها اقتصاديًا فحسب، بل أصبح استراتيجيًا بامتياز. إن تعزيز هذه المناطق ليس قرارًا مؤقتًا، بل استثمار طويل الأمد في مستقبل الاقتصاد الإيراني؛ مستقبل يحتاج إلى ركائز مستقرة، متنوعة، وقادرة على الصمود، وهذه الركائز هي المناطق الحرة.

رئيس الهيئة التنفيذية لجمعية منتجي الصلب:

صناعة الصلب في إيران انتقلت من مرحلة الاعتماد الكامل إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي

قال رئيس الهيئة التنفيذية لجمعية منتجي الصلب في إيران: إن صناعة الصلب في البلاد انتقلت من مرحلة الاعتماد بنسبة ١٠٠ ٪ على الخارج إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي التام؛ مؤكداً أن العقوبات الأمريكية أدت اليوم إلى ازدهار صناعة المكونات وقطع الغيار والصناعات التحويلية المرتبطة بالصلب.

وأضاف نادر سليماني، في حديث مع مراسل وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء "إرنا"، إنه في السابق كانت البلاد تعتمد بشكل كامل على الخارج في مجال الصلب، إلا أنها انتقلت من مرحلة إنتاج مليون طن من الصلب قبل انتصار الثورة الإسلامية إلى مستوى أصبحت فيه الطاقة الإنتاجية تبلغ ملايين الأطنان سنوياً حالياً؛ مشيراً إلى أن إيران تحتل المرتبة العاشرة عالمياً في صناعة الصلب، متقدمة على دول مثل فرنسا وإيطاليا؛ ولفت إلى تحسن أوضاع قطاعات المعادن غير الحديدية (كالنحاس والألمنيوم) والبتروكيميائيات.

وتابع رئيس الهيئة التنفيذية لجمعية منتجي الصلب: إن تصورات الأعداء بإحداث حالة من الارتباك عبر استهداف المراكز الحيوية في قطاعات البتروكيميائيات أو الصلب قد باءت بالفشل، حيث أعادت هذه الصناعات بناء قدراتها واستأنفت نشاطها بسرعة؛ مشدداً على وجود الإرادة الراسخة لمنتجي الصلب وكافة العاملين في هذا القطاع.

وقال: إننا على غرار المقاتلين في ساحة المعركة، نعمل بعزيمة قوية لإعادة تأهيل المصانع المتضررة دون أي نقص؛ مؤكداً أن عملية الإعمار ستتم بسرعة ولا داعي للقلق أو الشك، وأن مثل هذه المخاوف والشكوك ليست إلاّ إيحاءات من العدو واستغلالًا من قبل فئة قليلة للظروف القائمة. وأضاف: نأمل أنه بفضل وحدة وإرادة الشعب الإيراني، سنتمكن من تجاوز هذه المرحلة الصعبة بنجاح.

وتابع سليماني قائلاً: وفق تقديرات الخبراء، فإن عملية إعادة الإعمار والعودة إلى دورة الإنتاج في أسوأ الحالات لن تستغرق أكثر من تسعة أشهر؛ مبيناً أن مجمع "فولاد مباركة" للصلب رغم تضرر بعض أجزائه، لا يزال يعمل بشكل كامل في مجالات أخرى مثل إنتاج المادة الأولية لورق الفولاذ المدرفل على الساخن وقطاعات الدرفلة والصلب.

وقال: إن العقوبات التي فرضها الرئيس الأمريكي عام ٢٠١٨ على صناعة الصلب الإيرانية شكلت نقطة تحول نحو توطين القطع الصناعية، إذ كانت واردات القطع تستهلك نحو ٤/٥ مليارات دولار سنوياً من العملة الصعبة؛ ومع فرض الحظر على بيع القطع لإيران، تم إطلاق مشروع وطني واسع لتوطين ٢٦ ألف قطعة بالتعاون مع الشركات المعرفية والمصنعين المحليين. وأضاف: إن وزارة الصناعة والمناجم والتجارة ومنظمة تطوير وتحديث المناجم والصناعات التعدينية الإيرانية "إيميدرو" دعمتا هذا التوجه عبر حظر تسجيل طلبات استيراد القطع التي تم توطينها، الأمر الذي لم يقتصر على منع خروج العملة الصعبة، وإنما أتاح أيضاً فرصة لنمو وازدهار الصناعات المحلية.

بسبب العدوان الصهيو-أمريكي

إنتاج اليوريا في غرب آسيا ينخفض إلى النصف

أفادت صحيفة "إيكونوميك تايمز" بأن أكثر من نصف إنتاج اليوريا في غرب آسيا قد فُقد منذ بداية الهجوم الصهيو-أمريكي على إيران، مما أثر بشكل كبير على سلاسل توريد الأسمدة الكيماوية في هذه المنطقة.

ووفقًا لتقرير "إيكونوميك تايمز"، فقد فُقد أكثر من نصف إنتاج اليوريا في هذه المنطقة بسبب الاضطرابات والاختلالات الناجمة عن العدوان الصهيو-أمريكي. كما أعلنت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" أن انخفاض الإنتاج الكيماوي قلّص الإنتاج الغذائي في العالم بنسبة ٧ ٪.

يذكر أن اليوريا هي واحدة من أهم الأسمدة الكيماوية المستخدمة لزيادة الإنتاج الزراعي. وبالنظر إلى أن منطقة غرب آسيا هي أحد المناطق الرئيسية لإنتاج هذه المادة، فإن انخفاض إنتاجها قد يكون له عواقب وخيمة على الأمن الغذائي في الدول المستوردة للأسمدة.

ويعتقد المحللون أن استمرار هذه الأزمة قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ونقص الغذاء في الأسواق العالمية. هذا الأمر مقلق بشكل خاص للدول التي تعتمد على الواردات. كما أن انخفاض إنتاج اليوريا يمكن أن يؤثر على سلسلة التوريد العالمية للأسمدة الكيماوية ويزيد الضغط على المزارعين.